1 الفلسطينيون سنة 1948: الأسباب الرئيسيّة للفشل

رشيد الخالدي

بين أوائل فصل الربيع وأواخر فصل الخريف من سنة 1948، تحوَّلت فلسطين العربية تحولاً جذرياً. في بداية تلك السنة كان العرب يشكِّلون أكثر من ثلثي سكان البلد، وكانوا أكثرية في خمسة عشر من أقضية البلد الستة عشر[1]. وعلاوة على ذلك، كان العرب يملكون نحو 90 بالمائة من أَراضي فلسطين ذات الملكية الخاصة[2]. وخلال بضعة شهور من القتال الشديد بدءاً بمطلع فصل

(1) أفضل دراسة موثوقة عن السكّان في فلسطين أعدّها (جوستين مكارثي) بعنوان «سكان فلسطين: إحصاء السكان في العهد العثماني المنتهي وفي عهد الانتداب» The Population of Palestine: population Statistics of the Late Ottoman period and the Mandate (نيويورك، 1990). وهو يشير في دراسته إلىٰ أن عدد السكّان العرب في فلسطين كان 1,339,773 في سنة 1946، وأن عدد السكان اليهود كان 602,586 (ص 37). وقد ازداد عدد السكان من الجانبين في سنة 1948. إن أرقام عدد السكان بحسب الأقضية مستمدة من تقرير الأُمم المتّحدة الذي استشهد به وليد الخالدي في كتابه «من الملاذ إلىٰ الفتح، قراءات في الصهيونية والمشكلة الفلسطينية حتى سنة 1948» (بيروت 1971) ص 678، خارطة على ص 671.

(2) الخالدي «من الملاذ إلىٰ الفتح» ص 680 خارطة على ص 673، أرقام من الأُمم المتّحدة على أساس إحصاءات الانتداب البريطاني، تبين أن اليهود كانوا يملكون في سنة 1946 نسبة 10,6 بالمئة من أراضي الأملاك الخاصة في فلسطين، وأن العرب، مالكين مشتركين أو أفراداً، كانوا يملكون كل البقية من الأرض. وبموجب حسابات أجراها المكتب العربي في لندن، واستند فيها إلىٰ أرقام بريطانية رسمية، لم يملك اليهود سوى 23 بالمئة من الأرض القابلة للفلاحة في فلسطين «مستقبل فلسطين» (جنيف 1947).

الربيع من سنة 1948، كانت القوات العسكرية للسكّان اليهود المنظمين تنظيماً جيداً والذين كان عددهم يتجاوز 600,000 شخص بقليل قد هَزَمَتْ شر هزيمة قوات الأكثرية العربية التي كانت ضعفي عددها. وخلال الشهور التي أعقبت هذه الهزيمة، ألحقت القوات اليهودية هزيمة ساحقة بعدّة جيوش عربية كانت قد دخلت فلسطين في 15 أيار (مايو) 1948. وعلى مدى تلك المدة شديدة الاضطراب، هُجِّرَ أكثر من نصف العرب الفلسطينيين الذين يناهز عددهم مليوناً وأربعمئة ألف نسمة من منازلهم أَو فرّوا منها. أمّا الفلسطينيون الذين لم يهربوا من المناطق المستولى عليها فقد تقلّصوا إلىٰ أقلية صغيرة ضمن دولة إسرائيل الجديدة (التي تسيطر الآن على نحو 77٪ من أرض فلسطين التي كانت تحت الانتداب). وعند انتهاء القتال استولى الأردن على المناطق الفلسطينية التي كانت خاضعة لسيطرة جيشه غربي نهر الأردن، بينما تولى الجيش المصري إدارة القطاع الذي احتفظ به حول غزّة، بمحاذاة الحدود المصرية. وفي خضم هذه النكبة ـ وهو الاسم الذي انحفر في الذاكرة الفلسطينية[3] ـ وجد الفلسطينيون أنفسهم يعيشون تحت إشراف أنظمة حكم متنوعة وغريبة عنهم، مسلوبين حجماً كبيراً من ممتلكاتهم، وفاقدين السيطرة على معظم جوانب حياتهم.

كيف ولماذا حدث هذا التحوّل الهام؟ إن معظم الروايات التقليديَّة المقرَّرة لما حدث في حرب 1948 تميل إلىٰ التركيز على الأحداث التي وقعت بعد 15 أيار (مايو) 1948، أي تاريخ تأسيس دولة إسرائيل وتدخّل الجيوش العربية دون جدوى في فلسطين في أعقاب انهيار الفلسطينيين المدوّي. غير أن الحقيقة هي أن الضربات القاصمة لتماسك المجتمع الفلسطيني حلّت به قبل الخامس عشر من أيار (مايو)، خلال مطلع فصل الربيع من سنة 1948. علاوةً على ذلك، فإن الحجّة المركزية في هذا الفصل من الكتاب هي أن الأسباب الأساس لهذا

(3) هذا عنوان العمل الأصيل الذي كتبه قسطنطين زريق بعنوان «معنى النكبة» (بيروت 1948) ونشره بعنوان «معنى الكارثة» The Meaning of the Disaster ر. بيلي وايندر (بيروت، 1956).

الانهيار، والإخفاق السياسي الفلسطيني الأكبر، تكمن في الماضي أكثر منه في الحاضر، ولها علاقة بالقيود التي كبّلت المؤسَّسات السياسية الفلسطينية وضعف بُنية هذه المؤسَّسات، والفئوية التي كانت سائدة في طبقة الوجهاء الذين سيطروا على المجتمع الفلسطيني وشؤونه السياسية، والعيوب الخطيرة في القيادة[4].

إن الصدمات المحدّدة التي أدَّت إلىٰ تفكّك المجتمع الفلسطيني في الأسابيع التي سبقت 15 أيار (مايو) حدثت في ذروة سلسلة متصاعدة من التفجيرات والكمائن، والمناوشات والمعارك الضارية التي فجَّرتها موافقة الجمعية العمومية للأمم المتحدة على **القرار رقم 181 بتاريخ 29 تشرين الثاني (نوفمبر) 1947 القاضي بتقسيم فلسطين إلىٰ دولة عربية وأخرى يهودية**. وخلال بضعة الشهور الأولى لهذه الحرب الأهلية الشرسة، كانت هناك نجاحات ونكسات لاحقة لكلا الجانبين في القتال الشديد في أجزاء عديدة من البلد. ولكن، منذ بداية شهر آذار (مارس) وحتى منتصف شهر أيار (مايو) 1948، بدأت تظهر آثار التفوّق المذهل لقوّات الحركة الصهيونية، الذي ترافق مع ضعف الخصم العربي، فكان أن أحرزت القوات الصهيونية سلسلة من الانتصارات الحاسمة على الفلسطينيين. وهذه الانتصارات أدَّت إلىٰ سقوط العديد من المدن والبلدات العربية من ضمنها أكبرها وأهمّها، إضافة إلىٰ مئات القرى الفلسطينية، والاستيلاء على عدد من الطرق، والمواقع الاستراتيجية. وكانت النتيجة الرئيسة لهذه الهزائم الساحقة في ربيع سنة 1948 طرد الموجة الأولى من عرب فلسطين[5]. وموجة الخروج الأولى هذه، قبل 15 أيار (مايو) 1948، قد تكون

---

(4) راجع عيسى خلف في كتابه «العمل السياسي في فلسطين: الفئوية العربية والتفتّت الاجتماعي، Politics in palestine: Arab Factionalism and Social Disintegration 1948 - 1939 (الباني، نيويورك، 1991).

(5) راجع بني موريس في كتابه «ولادة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، 1947 ـ 1949» (كامبردج، 1987)، وكتاب موريس «1948 وما بعده: إسرائيل والفلسطينيون» (أُكسفورد، 1994). من أوائل الذين نشروا نتيجة أبحاثهم في محفوظات الوثائق الإسرائيلية =

شملت نصف المجموع النهائي البالغ 750,000 نسمة أَو نحو هذا العدد من الفلسطينيين الذين أصبحوا لاجئين بسبب القتال في سنتي 1948 ـ 49[6].

وهكذا فإن الخامس عشر من أيار (مايو) 1948 لم يُسَجِّل ولادة دولة إسرائيل فحسب، بل سجّل أيضاً الهزيمة المؤكّدة للفلسطينيين على أيدي خصومهم الصهيونيين، بعد عقود من السنين حفلت بالصراع بين الجانبين للسيطرة على البلد.

ويؤشر هذا التاريخ أيضاً إلىٰ نقطة الوسط تقريباً في طرد ما يقرب من نصف عدد السكان العرب في فلسطين وهروبهم. إن هذه الهزيمة الساحقة وضعت نهاية لأي أمل متبقٍ بأن ترى الدولة العربية التي دعت خطة التقسيم التي أعدتها الأُمم المتّحدة إلىٰ قيامها النور في يوم من الأيام. بدلاً من ذلك، فإن الدولة العربية المفترض قيامها خُنقت في المهد. هذه الدولة وقعة ضحية القدرات العسكرية المتفوقة التي كانت لدى دولة إسرائيل الوليدة، وعداء أَو لامبالاة الدول العظمى كافة، ومعظم الدول العربية، وتواطؤ عدد من القادة العرب مع بريطانيا وإسرائيل ضد الفلسطينيين[7]، وإخفاقات الفلسطينيين

= المتعلّقة بهرب اللاجئين الفلسطينيين، اثنان هما توم سيغيف، 1949: «الإسرائيليون الأوائل» «The First Israelis» (نيويورك، 1986) وسمحا فلابان، «ولادة إسرائيل: الأساطير والحقائق» «The Birth of Israel: Myths and Realities» (نيويورك، 1987).

(6) يَصْعُبُ التأكّد من العدد الدقيق للاجئين، وكان هذا العدد منذ زمن طويل موضع خلاف، وذلك إلىٰ حد كبير لأسباب سياسية. إن موريس في كتابه «الولادة» الصفحة الأولى يتحدَّث عن «نحو 600,000 ـ 760,000 لاجيء، إن الرقم الأول قليل جداً، بينما يبدو الرقم الثاني أقرب إلىٰ الصحة، وهو قريب جداً من تقارير الأُمم المتّحدة في ذلك الحين.

(7) آڤي شلايم، «تواطؤ عبر نهر الأردن» «Collusion across the Jordan» (أُكسفورد 1988) هذا الكتاب هو أفضل مصدر عن هذه الناحية من حرب 1948. راجع أيضاً ماري ويلسون في كتاب «الملك عبد الله، وبريطانيا وصنع الأردن» «King Abdullah, Britain and the Making of Jordan» (كامبردج 1987).

أنفسهم المتتالية. ومع أهمية هذه العوامل كلها بالنسبة لهزيمة الفلسطينيين، فإن العامل الأخير هو الذي سيكون موضوعاً لكثير من التحليلات التالية.

يجب أن نتذكّر مدى هذه الهزيمة إذا أردنا أن نفهم أسبابها، فمع انتهاء القتال بتوقيع اتفاقات الهدنة سنة 1949، كان أكثر من نصف شعب فلسطين قد اقتُلع من أرضه. والفلسطينيون سكان المدن الذين زاد عددهم عن 400,000 نسمة في ذلك الحين، أو نحو 30 بالمئة من مجموع سكان فلسطين العرب، كانوا بين أوائل من فقدوا ممتلكاتهم[8]. وقبل الإعلان عن قيام دولة إسرائيل في 15 أيار (مايو) 1948 تم الاستيلاء على القسم الأكبر من ممتلكاتهم[9] وحدث مثل ذلك آنذاك أو بعيد ذلك للسكان العرب في مدن وبلدات اللد، والرملة، وعكا، وصفد، وطبريا، وبيسان، وبئر السبع[10]. إن هؤلاء إضافة إلى سكان يافا وحيفا، كانوا يشكّلون نحو نصف سكان المدن الفلسطينيين، ولا بد من أن نضيف إليهم ثلاثين ألف عربي كانوا يعيشون في الجزء الغربي من القدس والذين طُردوا من منازلهم في الوقت ذاته. إن هؤلاء اللاجئين الجدد من سكّان المدن في فلسطين كانوا بوجه عام الفلسطينيين الذين يتمتعون بأعلى مستوى من التعليم والمهارات والثروة.

كان المصير الأسوأ من نصيب أكثرية الفلسطينيين من سكان المناطق

---

(8) مكارثي، مستشهداً بآخر تقديرات بريطانية لسكان المدن في البلاد سنة 1944، إذ يحدد عدد السكان العرب بما مجموعه 408,000 نسمة. كتاب «السكان» ص 163.

(9) عن موضوع يافا، راجع كتاب مصطفى مراد دباغ «بلادنا فلسطين» المجلد الرابع، الجزء الثاني «في الديار اليافية» (بيروت، 1972). وعن موضوع حيفا راجع كتاب محمود يزبك «حيفا في آخر العهد العثماني، 1864 ـ 1914: مدينة إسلامية في طور التحول» (لايدن، 1998) ومي صيقلي في كتابها «حيفا: تحول مجتمع عربي، 1918 ـ 1939» (لندن، 1995).

(10) كان يعيش نحو 199,000 عربي في هذه المدن والبلدات في سنة 1944، ومعظمهم أُرغموا على الهروب من منازلهم في سنة 1948. مكارثي «السكان» ص 163.

الريفية، حيث النزاع على امتلاك الأرض والمواقع الاستراتيجية مستمر منذ عقود من السنين يُحسم لمصلحة الصهيونيين على نطاق واسع، ذلك أن أكثر من 400 قرية مما يزيد عن 500 قرية عربية في فلسطين، استولى عليها الصهاينة المنتصرون قبل توقف القتال عند توقيع اتفاقات الهدنة بين إسرائيل والدول العربية في سنة 1949.

إن سكان هذه القرى انْتُزِعُوا منها أَو هربوا فَزِعين، وصُودرت أَراضيهم، ومُنعوا من العودة إِلىٰ قراهم[11]. كانت هذه تبدلات حاسمة: ففي 77٪ من مساحة أرض فلسطين التي وقعت تحت السيطرة الإسرائيلية، كانت النتيجة النهائية لهذه العملية خلق أكثرية يهودية ذات حجم كبير، وانتقال أكثر من 18 مليوناً من مجموع 26 مليون دونم في فلسطين من السيطرة العربية إِلىٰ السيطرة اليهودية[12]. ولقد كانت هذه التبدّلات طويلة الأجل أيضاً: فبعد انقضاء أكثر من نصف قرن لا تزال قائمة خطوط التقسيمات الديموغرافية وتقسيمات الممتلكات التي أوجدها ذلك الحدث المزلزل.

ثمة تفسيرات كثيرة عرضت لهذا الانهيار الذي تهاوى فيه المجتمع الفلسطيني بسرعة أذهلت حتى خصومه الصهيونيين. والتفسير الإسرائيلي شبه الرسمي المُتعارف عليه لهذه الوقائع ـ والذي حَسَمَ طريقة فهم هذه الأحداث

---

(11) راجع وليد خالدي في مقال «كل ما بقي: القرى الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل وأفرغتها من سكانها في سنة 1949» «All that Remains: The Palestinian Villages Occupied and Depopulated by Israel in 1948» (واشنطن العاصمة، 1992) ويأتي المقال على ذكر 418 قرية من هذا القبيل.

(12) من أصل 26 مليون دونم من الأرض في فلسطين كان اليهود يملكون نحو 1,5 مليون دونم في سنة 1948. وعند انتهاء القتال سيطر اليهود على أكثر من عشرين مليوناً. راجع كتاب هند أمين البديري «أرض فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ». (القاهرة 1998) الجدول رقم 23 على ص 274.

في الغرب حتى يومنا هذا ـ عزا المسؤولية بكاملها إلىٰ العرب. صلب هذا التفسير هو أن الفلسطينيين غادروا لأن القادة العرب، العازمين على تدمير إسرائيل، طلبوا منهم أن يهربوا[13]. وخلال العقد الماضي من السنين أو نحو ذلك، دحض عدد من الباحثين، معظمهم إسرائيليون، مستخدمين محفوظات ووثائق إسرائيلية وبريطانية، هذا التفسير بكامله[14]. إنَّهم في عملهم هذا قوّضوا تقويضاً أساسياً عدداً من الأساطير الرئيسية التي روّجت لها إسرائيل ونشرتها منذ زمن طويل[15].

استفاد «المؤرخون الجدد» الإسرائيليون من بينات اكتشفت حديثاً في

---

(13) كان رئيس وزراء إسرائيل داڤيد بن غوريون هو نفسه من أعطى لاحقاً هذه المزاعم شكلاً قانونياً في خطاب ألقاه سنة 1961، وفق ما يشير إليه إيلان پاپيه في كتابه «صنع الصراع العربي ـ الإسرائيلي، 1947 ـ 1951» -«The Making of the Arab-Israeli Conflict, 1947 1951» (لندن، 1994) ص: 88 ـ 89.

(14) بني موريس «الولادة»، توم سيغيف، 1949، سمحا فلاپان «ولادة إسرائيل» وآڤي شلايم «تواطؤ»، هؤلاء كلهم قدّموا مساهمة هامة إلىٰ هذا النهج، وهذا ما فعله أيضاً إيلان پاپيه في كتاب «صنع الصراع» وفعله آخرون من بينهم مايكل پالومبو في كتابه «النكبة الفلسطينية» «The Palestinian Catastrophe» (لندن 1987).

(15) في بعض الحالات قام المؤلفون الأحدث عهداً من أمثال وليد خالدي وأرسكين تشايلدرز، بالتوسع في تحليل الكتاب السابقين في ردودهم قبل عشرات السنين على الصيغة الإسرائيلية لرواية الأحداث، تشمل هذه الردود: وليد خالدي في مقاله «خطة دالت: الخطة الصهيونية الرئيسية للاستيلاء على فلسطين»، ميدل إيست فوروم، العدد 37 (تشرين الثاني (نوفمبر) ـ 1961) ص ص: 22 ـ 28 ـ «سقوط حيفا» ميدل إيست فوروم، العدد 35 (كانون الأول (ديسمبر) ـ 1959) ص: 22 ـ 32، «لماذا غادر الفلسطينيون»، ميدل إيست فوروم، العدد 34، (تموز ـ يوليو ـ 1959) ص: 21 ـ 24 و35، أرسكين تشايلدرز «الخروج الآخر» مجلة سپكتيتور العدد رقم 6933 (12 أيار ـ مايو ـ 1961) ص: 672 ـ 675، و«أمنية صامتة: من مواطنين إلىٰ لاجئين» في مقال إبراهيم أبولغد، أعيدت بعنوان «تحول فلسطين» (إيڤانستون، ولاية إيلينوي، 1971) ص: 165 ـ 202. إن مقالة الخالدي الأصلية «خطة دالت» ومراسلات 1961 حولها وأعمال تشايلدرز، وعدداً من الملحقات، أعيد نشرها في «مجلة دراسات فلسطينية» العدد 18 (خريف 1988) ص: 4 ـ 70.

المحفوظات الصهيونية ومحفوظات الدولة الإسرائيلية وغيرها من الوثائق، لكي يثبتوا بصورة خاصة التفنيد السابق لما تبين أنه كان ادعاءات لا أساس لها البتة أن القادة العرب طلبوا من الفلسطينيين أن يهربوا. إن الكثير غير ذلك مما له أهمية قد أوضحه هذا التاريخ التصحيحي المنشور حديثاً. ولكن إذا أخذنا بعين الاعتبار المصادر الإسرائيلية والغربية التي استمد المؤرخون الجدد معطياتهم منها بصورة رئيسة، وتركيزهم في المقام الأول على إسرائيل، فإن تحليلاتهم كانت تتعلّق أَولاً بأعمال إسرائيل والدول العظمى، وثانياً بأعمال الدول العربية والفلسطينيين. إن هذه الروايات، بتفسيرها أعمال الفلسطينيين، لم تُضِفْ بصورة عامة إلاّ القليل، مشدّدة على تفوق قوة الصهيونيين، وضعف التماسك العربي اجتماعياً وسياسياً، وهروب الطبقتين العربيتين العليا والوسطى قبل بلوغ القتال ذروته[16].

إن معظم الروايات التاريخية العربية لما حدث في سنة 1948 كان يميل إلى تأكيد أن الفلسطينيين تغلّبت عليهم قوة ضخمة متفوّقة[17]. وقد كان التركيز في هذه الروايات على القوة التي تتمتّع بها القوات الصهيونية، وتواطؤ البريطانيين المنسحبين مع الصهيونيين، والدعم الذي لا يقدّر بثمن الذي جاءهم من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. وأكّد مؤرخون عرب آخرون التواطؤ المزعوم بين إسرائيل وشرق الأردن، علماً بأن شرق الأردن قد زجّ في الميدان في فلسطين الجيش العربي الأقوى بين بقية الجيوش العربية، وأكّدوا أيضاً الضعف العسكري

(16) راجع، على سبيل المثال كتاب موريس «الولادة» ص: 128 ـ 31.

(17) من أشهر روايات هذه الأحداث وأكثرها تأثيراً ما كتبه عبد الوهاب كيالي بعنوان «فلسطين: تاريخ حديث» «Palestine: A Modern History» (لندن 1978) والذي نُشر بالعربية في عدة طبعات، وما كتبه ناجي علوش بعنوان «المقاومة العربية في فلسطين» (بيروت 1968). انظر أيضاً كتاب غسان كنفاني «ثورة 1936 ـ 1939 في فلسطين: خلفية وتفاصيل وتحليل» (بيروت 1974).

النسبي للدول العربية والخلافات الضروس الموهنة التي قامت بينها. أما غيرهم من المؤلّفين فقد ركّزوا على قيام القوات الصهيونية بهجمات إرهابية على المدنيين، ولا سيما في دير ياسين[18]، وقصفها الكثيف للمناطق المزدحمة بالسكان في المدن، وخاصة المدن اكبرى، أي يافا وحيفا والقدس[19].

ولا مجال للشك في أن الفلسطينيين، بالرغم من تفوقهم عددياً على السكان اليهود، كانوا يواجهون قوات متفوقة على عدة مستويات. إن الخلل في التوازن الذي كان يميل لمصلحة اليشوف (أي السكان اليهود في فلسطين) لم يجد بطبيعة الحال انعكاساً له في الصيغة الإسرائيلية لتاريخ الصراع. فهذه الصيغة وصفت اليشوف بأنهم الأقل عدداً بالنسبة للفلسطينيين وأنهم كحاصرون وبائسون في صراعهم مع الفلسطينيين[20]. بيد أن هذا التفسير لا يمكنه أن يصمد أمام تدقيق موضوعي لحقائق الصراع أو لنتائجه. إن أحد أحدث المؤرخين الإسرائيليين لحرب فلسطين يقر بالخلل الكبير الذي كان يميل لمصلحة الصهيونيين في ذلك الحين. هذه الرواية، وهي بشكل عام ليست متعاطفة مع الفلسطينيين، تصف الافتقار إلى قوات فلسطينية نظامية مدرَّبة، وعدم وجود بنية لقيادة مركزية، أو مصدر موثوق للحصول على الأسلحة والعناصر الأخرى للضعف العسكري الفلسطيني «مقارنة مع القوة الهائلة نسبياً للقوات الصهيونية»[21].

---

(18) نشر وليد الخالدي سرداً موثقاً عن مجزرة دير ياسين بعنوان «دير ياسين، الجمعة، 9/ 4/ 1948» (بيروت، 1998). لقد استند الخالدي في الوصف الذي قدّمه إلى شهادات عشرات من الناجين من المجزرة وعلى روايات معاصرة وأحدث عهداً تم نشرها عن هذه الأحداث.

(19) انظر، على سبيل المثال، الخالدي «من الملاذ إلى الفتح» ص: 1 ـ 62.

(20) انظر، على سبيل المثال حاييم وايزمان «التجربة والخطأ: سيرة حياة حاييم وايزمان بقلمه» «Trial and Error: The Autobiography of Chaim Weizmann» (لندن، 1949) ص: 573 ـ 89.

(21) حاييم ليفنبيرغ «استعداد السكان العرب في فلسطين عسكرياً، 1945 ـ 1948»=

ومع أن القوّات الصهيونية كانت متفوقة من وجوه عديدة، فقد كانت للفلسطينيين عدة ميزات جلية. إحدى هذه الميزات التفوّق الكبير في الأعداد ووجود مئات القرى العربية في سائر أنحاء البلد، وخاصة وجود العديد منها بمحاذاة أهم الطُّرق الاستراتيجية. وكان لدى عرب فلسطين أيضاً ملاك (كادر) من المقاتلين المتدرّبين على حرب العصابات وعدد من القادة العسكريين الأكفّاء الذين نجوا من القمع البريطاني الشرس في ثورة 1936 ـ 1939، وعدد من الاختصاصيين الذين لديهم الاستعداد والقدرة على استخدام تكتيكات الرعب، بما لا يقل عن الحال لدى الصهيونيين. أخيراً، كانوا يتوقّعون أن يتلقّوا قدراً من المساندة من العالم العربي المحيط بهم. فإذا كان يرى بعض اليهود في فلسطين أنَّهم يواجهون قتالاً شاقاً ضد العرب، فقد كان ذلك بالتأكيد مفهوماً نظراً لهذه العوامل.

ومع ذلك، فعندما وُضِعَت القدرات العسكرية الصهيونية موضع الاختبار ضد الفلسطينيين مع كل ميزاتهم الجلية في المعارك الحاسمة في ربيع سنة 1948، لم يكن نصيب الفلسطينيين في نهاية الأمر الهزيمة فحسب، بل حلّت بهم هزيمة منكرة. لماذا حدث ذلك؟ وبصورة خاصة لماذا لم يتمكّن الفلسطينيون من جعل ما يملكون من ميزات مؤثِّراً في ساحة المعركة عند لحظة الحسم؟ وما سبب هزيمتهم في كل الاشتباكات العسكرية الهامّة بدءاً من أواخر آذار (مارس) وحتى انتهاء الانتداب في 15 أيار (مايو) 1948؟ ولماذا أدت هزائمهم في الميدان إلىٰ انهيار بهذا الحجم في مجتمعهم، وإلىٰ هروب مئات الآلاف من شعبهم؟

إن حالات العجز والأخطاء الفلسطينية لم تلق، كما لاحظنا في كتابة التاريخ العربية، إلاَّ القليل نسبياً من الانتباه ـ ولو أن عدداً قليلاً من المؤرخين

= «The Military preparations of the Arab Community of Palestine, 1945-1948» (لندن، 1993).

الفلسطينيين حاول أن يتفحص بعض الأسباب الداخلية للإخفاقات الفلسطينية[22]. وبدلاً من ذلك، كان التوجه في كتابة التاريخ هذه إلىٰ التركيز على أسباب خارج المجتمع الفلسطيني لتفسير الكوارث التي حلّت بهذا المجتمع في سنة 1948. ولكن التفسيرات التي تركّز على عوامل خارجية تُغفل بُعداً ذا أهمية، أي ما سبب ضعف الفلسطينيين إلىٰ هذا الحد، وما الذي كان بإمكانهم أن يفعلوه بصورة أفضل ـ حتى بالرغم من تعدّد أعدائهم وميزان القوى الذي لم يكن لمصلحتهم ـ، لماذا كانت هزيمتهم هزيمة كاملة إلىٰ هذا الحد؟ بعض المؤرخين العرب تجنّبوا هذه المواضيع بسبب حساسيتها، موجهين انتباههم إلىٰ الانقسامات الداخلية الفلسطينية التي لا يزال لها صدى مؤلم. ولعل ذلك حدث أيضاً لأن مجالات التحليل هذه كان ينظر إليها بأنّها تخدم هدف إسرائيل من حيث إبعاد الانتباه عن مسؤوليتها عن أحداث سنة 1948، وبالأخص طردها اللاجئين الفلسطينيين. إن هذا التوجّه، بأشكاله القصوى، ينتج رؤية عن الانهيار الذي حدث في سنة 1948 تتجاهل سلبيات عمل الفلسطينيين في ما حدث، أو بالأحرى أية مسؤولية لهم عن المصير الذي حاق بهم.

ومن المهم، قبل أن نمضي إلىٰ ما هو أبعد في البحث، أن نؤكّد أن الصِّيغ التاريخية التي أنتجتها هذه الكتابة العربية التقليدية للتاريخ، مع كل ما فيها من عيوب، تختلف اختلافاً أساسيّاً عن الأساطير الإسرائيلية عن «الأصل» التي يجري حالياً تفنيدها من قِبل «المؤرخين الجدد» الإسرائيليين. وهذا صحيح، خاصة أن عدواً قوي العزيمة ومصمِّماً على السيطرة على البلاد قد أخضع

(22) هذه تشمل عيسى خلف «السياسة في فلسطين» وفيليب مطر «مفتي القدس، الحاج أمين الحسيني والحركة الوطنية الفلسطينية» (نيويورك، 1988) ورشيد خالدي «الهوية الفلسطينية: بناء الوعي الوطني الحديث» «Palestinian Identity: The construction of Modern National Consciousness» (نيويورك، 1997).

الفلسطينيين لقوة قاهرة، لم يكن أسطورة. علاوة على ذلك فليس بالأسطورة أن الشعب الفلسطيني كان ضحية لهذا النهج، بغضّ النظر عما كان يمكنه أن يفعل بصورة مختلفة في هذا الوضع البالغ الصعوبة، وبغضّ النظر أيضاً عن خطايا الإهمال أَو الأعمال التي ارتكبها القادة. في هذا الوضع، كما في العديد غيره من الأوضاع التي وقعت خلال هذا الصراع، لا يمكن أن يوجد تعادل سهل بين الجانبين، مهما تاق بعض الناس إِلىٰ ظهور «مؤرخين جدد» عرب لتحطيم «الأساطير» في الجانب العربي.

إن أية محاولة جادة لتفسير الأسباب الأساسية لهزيمة الفلسطينيين في سنة 1948، حتى ولو ركّزت هذه المحاولة على الأسباب الداخلية للهزيمة التي لم تلق الكفاية من الدراسة، يجب أن تفعل على أقل تقدير شيئين. أولهما، أنّه يجب أن تتفحّص الأَحداث التي وقعت قبل ذلك التاريخ بزمن طويل، لأن نبش جذور ما حدث في فلسطين سنة 1948، يستلزم تحليل الاتجاهات التي كانت سائدة خلال العقود من السنين التي دام فيها الانتداب البريطاني، بل قبل ذلك. وثانيهما، أن المحاولة يجب أن تذهب إِلىٰ أبعد من التأكيدات التقليدية فيما يتعلّق بالآثار السياسية والعسكرية الموهنة الناجمة عن الانقسامات العميقة في المجتمع الفلسطيني، وفي أوساط النخبة من هذا المجتمع، وأن تحاول تقديم تحليل لهذه الانقسامات بأسلوب غير تبسيطي. ونظراً للتأثير العميق الذي أحدثته ثورة 1936 ـ 1939 في هذه المجالات وغيرها فمن المهم، بصورة خاصّة، تفحّص هذه الثورة والآثار طويلة الأجل التي خلفها إخفاقها على المجتمع الفلسطيني والشؤون السياسية لهذا المجتمع. وأخيراً، فإن محاولة من هذا القبيل يجب أن تفسّر افتقار الجسم السياسي قبل سنة 1948 إِلىٰ التنظيم، والتماسك، والإجماع، وخاصة بالنظر إِلىٰ التباين مع حركات عربية أخرى ومع وضع اليشوف في المدة ذاتها. سيقدِّم هذا الفصل بداية في بعض هذه الاتجاهات، مع أن مداه المحدود يستبعد بطبيعة الحال تحليلاً كاملاً لكل هذه المسائل.

الانتداب والفشل في تشكيل مؤسّسة فلسطينية

كان المجتمع الفلسطيني قبل سنة 1948، بدون شك، ممزّقاً بسبب الانقسامات الداخلية، وكان بالتأكيد يفتقر إلىٰ التماسك في عدد من الوجوه، بيد أنّه من المهم، عند تحليل هذه الانقسامات الداخلية، تجنّب المقاربة التي، بمقارنتها المجتمع الفلسطيني حصراً باليشوف، تتوصّل في النهاية إلىٰ تحليل دائري يعزو الإخفاقات السياسية الفلسطينية إلىٰ تخلّف المجتمع الفلسطيني اجتماعياً بالقياس إلىٰ المجتمع اليهودي في فلسطين. والأجدى هو مقارنة المجتمع الفلسطيني بالمجتمعات العربية الأخرى، التي يتشابه معها تماماً، بدلاً من مقارنته باليشوف الذي يختلف عنه كلياً في كل الوجوه الهامَّة[23]. وهذا من شأنه أن يجعل بالإمكان عزل بعض أسباب الإخفاقات السياسية للحركة الوطنية الفلسطينية، ومن الناحية الجوهرية بمقارنة المهمّة التي واجهتها بالمهمات التي واجهتها الحركات الوطنية العربية الأخرى في الوقت ذاته.

على الصعيد السياسي، يجب أن تؤخذ في الحسبان حقيقة أن الجسم السياسي العربي الناشىء حرم من أي خصيصة من خصائص «الدولة»، وأي امتلاك لأداة من أدوات سلطة الدولة. وفي هذا الصدد، كان الفلسطينيون في وضع مغاير كلياً لليشوف تحت قيادة الحركة الصهيونية، ومغاير لشعوب مصر، والعراق، وسورية، ولبنان، والأردن، ومغاير للشعوب في معظم المناطق المستعمرة أَو شبه المستعمرة في الشرق الأَوسط وشمال إفريقيا في سنوات ما بين الحربين العالميتين. وعلى وجه التحديد، لم تكن هناك موافقة دولية على

(23) من أجل مقاربة تقارن بين المجتمع الفلسطيني في عهد الانتداب والمجتمعات الأخرى في الشرق الأَوسط في مراحل متقابلة من التطور، راجع ر. خالدي «المجتمع العربي في فلسطين زمن الانتداب: الكأس نصف الملآن؟» ورقة قُدِّمت إلىٰ مؤتمر عن «مقاربات جديدة لدراسة المجتمعين العثماني والعربي في القرون الثامن عشر والتاسع عشر إلى منتصف القرن العشرين» جامعة بوغازيجي إستانبول، أيار (مايو) 1999.

هويتهم الوطنية، ولا سياق مقبول ومتفق عليه يستطيع استقلالهم وقوميتهم المفترضان أن يعبرا ضمنه عن نفسيهما، ولا وسيلة للمطالبة بالوضع السياسي أَو الدستوري الذي كان ينبغي لمكانتهم كأغلبية أن تحقّقه لهم «بصورة طبيعية».

إن المفارقة بينهم وبين وضع معظم البلدان العربية الأخرى في الوقت ذاته تلقي ضوءاً ساطعاً على هذه الحالة، فمع حلول سنة 1946 كان اليمن، والمملكة العربية السعودية، ومصر، والعراق، وسورية، ولبنان، وشرق الأردن، قد أصبحت دولاً مستقلة (على الأقل اسمياً). بينما كان المغرب، وتونس ومعظم مشيخات الخليج محميات أوروبية بنماذج مختلفة، وهي أيضاً كانت على الأقل اسمياً تحت إشراف حكوماتها المؤلَّفة من أهل البلاد الأصليين. الجزائر وحدها (وليبيا حتى هزيمة الإيطاليين في الحرب العالمية الثانية) كانت مستعمرة تحت حكم أوروبي مباشر، فلم يكن لأهل البلاد، فعلياً، أية حقوق وكان لهم القليل فقط من الإشراف على شؤونهم. كانت الجزائر وليبيا، على غرار فلسطين، البلدين العربيين الوحيدين المستهدَفين للاستعمار الاستيطاني الذي احتفظ لنفسه بمعظم الحقوق السياسية والحقوق الأخرى للمستوطنين الأوروبيين الوافدين، بدلاً من أن تكون هذه الحقوق للأكثرية العربية من أهل البلاد الأصليين. ومع أن بريطانيا وفرنسا قد احتفظتا بقواعد عسكرية وبقسط من الإشراف حتى في الدول المستقلَّة اسمياً في سنوات ما بين الحربين العالميتين، فإن جميع البلدان العربية ما عدا فلسطين (ومرة أخرى باستثناء ليبيا والجزائر) كانت لها بنية دولة أهلية معترف بها. إضافة إلى ذلك، كان أمراً مقبولاً في كل واحدة منها أن السيادة ستعود في نهاية الأمر إلى الأكثرية الوطنية بموجب مبادىء ويلسون التي جسَّدها ميثاق عصبة الأمم. وقد كان هذا صحيحاً حتى ولو كان بعض السلطات وخصائص السيادة في كل بلد عربي واقعياً تستبقيه لنفسها الدول المستعمرة مؤقتاً قبل الحرب العالمية الثانية، وحتى إذا كان هناك نضال مستمر لنقل هذه السلطات والخصائص إلى أهل

البلاد. وهكذا فإن أوضاع الدول المستعمرة في معظم البلدان العربية في تلك المدة (سواء أكانت دولاً مُنْتَدَبَة أَو غير ذلك) كانت تستند إلىٰ فرضية أن هناك في كل حالة وجوداً لشعب كائن، أَو في طور التكوين، وأن له بالتالي حقّ الاستقلال وكيان الدولة.

كان للصهيونية وضع مشابه لأوضاع هذه الشعوب العربية، ومُعترف به صراحة بموجب أحكام الانتداب على فلسطين. إن الانتداب أقحم صيغة **إعلان بلفور** (المعروف باسم **وعد بلفور**) عندما تحدَّث عن «شعب يهودي» له حق في وطن قومي واعترف بالحركة الصهيونية تحت اسم **الوكالة اليهودية** بصفتها «هيئة عامّة لغرض تقديم المشورة إلىٰ الإدارة والتعاون معها» بغية إقامة هذا الوطن[24]. وعلى نقيض صارخ من ذلك، حرم الفلسطينيون صراحة، وعن طريق الإهمال والأعمال معاً، أن ينالوا نفس الاعتراف القومي والإطار المؤسّساتي. إن صكّ الانتداب على فلسطين كما أعلنته عصبة الأمم بتاريخ 24 تموز (يوليو) 1922، أتى على ذكر «الحقوق المدنية والدينيَّة للسكان غير اليهود الموجودين في فلسطين». إن صياغة هذه الوثيقة هي ذات مدلول، إذ أنّها لم تتحدَّث عن وجود الفلسطينيين كشعب ـ لقد جاء وصفهم فقط «كسكّان غير يهود» ـ ولم تأت على ذكر حقوقهم السياسية أَو القومية. وحقيقة الأمر أن الفلسطينيين العرب، الذين شكّلوا أكثر من 90 بالمائة من سكان البلاد عندما احتلّها البريطانيون في سنة 1917، لم يرد ذكرهم باسمهم كعرب فلسطينيين في أي من إعلان بلفور أَو في صك الانتداب. وبالتأكيد لم يكن ذلك سهواً أَو حدث مصادفة في الوثيقتين، كما ظهر من طريقة تنفيذ صكّ الانتداب في السنوات التي تلت صدوره.

---

(24) نص صك الانتداب يمكن العثور عليه في كتاب ج. سي. هوريفتس، «الشرق الأَوسط وشمال أفريقيا في السياسة العالمية: سجل توثيقي» «The Middle East and North Africa in World Politics: A Documentary Record» المجلد الثاني (نيوهافن، كونكتيكت، 1979) ص: 305 ـ 9.

إن النظام الحكومي الذي أوجده البريطانيون لتنفيذ أحكام صكّ الانتداب عكس الأفكار الأساسية التي تضمنتها هذه الوثيقة. فالعرب الفلسطينيون لم يتح لهم الوصول إلى أية مناصب هامّة ذات مسؤوليَّة في حكومة الانتداب البريطاني.

كان ذلك مغايراً لأساليب الانتداب الأخرى، حيث يحكم أمير ورئيس وزراء في شرق الأردن، وملك ورئيس وزراء في العراق، ورئيس جمهورية ورئيس وزراء في كل من سورية ولبنان، وكل هؤلاء تحت سلطة مندوبين ساميّين بريطانيين وفرنسيين. وحتى عندما كان بعض شاغلي هذه المناصب مجرّد دمى أَو رؤساء بالشكل، كانت لهم سلطة اسمية، وأحياناً أكثر كثيراً من ذلك. أما في فلسطين فقد كان المندوب السامي البريطاني المصدر الأعلى للسلطة في البلاد، بل المصدر الوحيد. فلم يكن في فلسطين برلمان أَو هيئة تمثيليَّة منتخَبة، أَو مجلس وزراء، ولم يكن هناك موظفون عرب أصحاب مسؤوليَّة. ولم يعط الانتداب الفلسطينيين حق إقامة كيان شبه دولة يتمتع بالحكم الذاتي وبالسلطة، وله علاقات دولية مُعترف بها على نحو ما كان متاحاً للصهيونيين عن طريق الوكالة اليهودية، التي أمر صكّ الانتداب تحديداً البريطانيين بإقامتها ومساعدتها. إن الاقتراح البريطاني في سنة 1923 لتعيين وكالة عربية من قِبل المندوب السامي (بدلاً من أن تكون منتخَبَة على غرار الوكالة اليهودية، كانت «تقليداً باهتاً للوكالة اليهودية، ولكن دون إقرارها في صكّ الانتداب ودون وضع دولي لها»)[25].

إن أهمية المكانة شبه الرسمية الممنوحة للوكالة اليهودية من قِبل بريطانيا وعصبة الأمم عن طريق صكّ الانتداب لا تحتاج إلى تأكيد. فقد وفَّرت هذه

(25) آن موزلي ليش «العمل السياسي العربي في فلسطين، 1917 ـ 1939، الإحباط الذي أصاب الحركة الوطنية» «Arab Politics in Palestine, 1917-1939: The Frustration of a Nationalist Movement» (إيتاكا، نيويورك، 1979) ص: 186 ـ 187.

المكانة للحركة الصهيونية شرعية دولية وضمنت لها الاتصال بلندن وجنيف، وهما أمران كانا لا يقدّران بثمن، إضافة إلىٰ توفير إطار يستطيع شبه الدولة الإسرائيلي أن يتكون ضمنه بدون عائق، بل وبدعم بريطاني جمّ[26]. وليس من المبالغة القول إن الدعم السخي من قِبل أكبر قوة إمبريالية في عصرها كان ذخراً لا يقدَّر بثمن للحركة الصهيونية في مسعاها للتغلّب على خصومها الفلسطينيين.

كانت هناك قبل سنة 1939 بضع محاولات بريطانية لإصلاح هذا الخلل في توازن هيكلية حكومة الانتداب التي كانت محابية للصهيونيين، مثال ذلك المقترحات المختلفة لإقامة مجلس تشريعي، أَو المقترحات الخاصَّة بقيام وكالة عربية. ترى هل كان من الممكن للفلسطينيين، لو حصلوا على ميزة تكتيكيَّة بقبولهم بعض تلك المقترحات، تحويل المؤسَّسات الناتجة عن هذا القبول لمصلحتهم، أم أن قدرتهم على فعل ذلك كانت ستعاني من الانقسامات المستمرّة التي كانت البلاء الذي أصاب النخبة الفلسطينية؟ إن ذلك أمر لا يمكن البت به. في أي حال، كانت تلك المقترحات في نظر الفلسطينيين ممسوخة إلىٰ حد قاتل إذ أنّها طلبت منهم أن يقبلوا أحكام صكّ الانتداب التي كرست الوضع الأدنى للأكثرية العربية مقارنة بوضع اليهود، وأنكرت عليهم الحقوق التي كان ينبغي أن تنساب إليهم بوصفهم الأكثرية. بعبارة أخرى، لم تمنح هذه الأحكام العرب الفلسطينيين حقّ تقرير المصير الوطني ولا وضعاً مقبولاً دولياً كاللذين منحا ليهود فلسطين وللشعوب التي كانت تحت حكم انتدابات أخرى في سورية، ولبنان، والعراق، وشرق الأردن. بدلاً من ذلك كان من شأن هذه المقترحات البريطانية (إذا لم يسحبها أَو لم يلغها البريطانيون أنفسهم) أن تتيح للفلسطينيين أن يتقاسموا مع اليهود بعض الوظائف الحكومية. بيد أنّهم، خلافاً

(26) يمكن تقدير درجة هذا الدعم على الصعيد الاقتصادي وحده خلال العقد الأول من الانتداب يمكن قياسها بواسطة كتاب بربارة سميث «جذور التقسيم في فلسطين: السياسة الاقتصادية البريطانية، 1920 ـ 1929» «The Roots of Separation in palestine: British Economic policy, 1920-1929» (سيراكيوز، نيويورك، 1995).

للوضع بالنسبة لليهود، كان عليهم أن يقبلوا هذا التقاسم ليس كحق لهم مكرّس في الوثائق التي تحوي صك الانتداب، بل على كُرهٍ منهم.

ثمة عوامل هامة في تقييم إخفاقات الفلسطينيين. فقد كانوا يفتقرون إلىٰ المنتدى «المحايد» المعترف به، ولا منازع له، أَو الكيان الذي توفره دولة أَو شبه دولة. لقد أثبت وجود منتدى من هذا القبيل بالنسبة لليشوف وللبلدان العربية الأخرى الخاضعة لنظام الانتداب، أنه لا يقدَّر بثمن من أجل بناء الجسم السياسي حوله، أَو للتنافس عليه، أَو ليكون مركزاً لعمله، حتى وإن لم توافق الدولة المستعمرة على إعطاء الإشراف الكامل عليه. لقد كتب عيسى خلف: «إن الأهم من مؤسسات الحكم الذاتي هو أن الافتقار إلىٰ سلطة فعّالة على الدولة كان يعني أن الوجهاء العرب الفلسطينيين الذين كانوا على رأس الحركة الوطنية لم يكن في مقدورهم أن يستخدموا موارد الدولة لتركيز السلطة في أيديهم وبالتالي لإيجاد طبقة متماسكة»[27].

وهكذا فقد كان محكوماً على العمل السياسي الفلسطيني أن يُصاب بنسبة من الإحباط أعلى مما تعرض له العمل السياسي في البلدان العربية الأخرى. ففي البلدان الأخرى الخاضعة للانتداب كان هناك نزاع مستمر مع دولة الانتداب على السلطات التي يجب منحها للحكومة الوطنية، ولكن لم يكن ثمة شك في إمكانية تمتع تلك الحكومة مستقبلاً بالسيادة. ففي مصر تمكن البريطانيون وحلفاؤهم المصريون من إبعاد حزب الوفد ذي الشعبية الواسعة، عن السلطة لأكثر من نصف الثلاثين سنة التي انقضت بين الاستقلال في سنة 1922 وحتى سنة 1952، ولكن مع ذلك كانت هناك عناصر حيوية من سلطة الدولة، بمعنى ما، في أيدٍ مصرية. وقد احتفظت الدول الأوروبية بقوات مسلّحة في البلدان العربية ضد إرادة سكّانها، ولكن الكفاح ضد هذه الدول كان يدار من ضمن الدولة، أَو كان يمكن أن يدار من ضمنها عندما يتم الفوز بالإشراف على الدولة. لقد تكلّل

(27) خلف «العمل السياسي في فلسطين» ص 236.

بالنجاح هذا الكفاح من أجل الاستقلال التام عبر التحرّر من الاحتلال العسكري الأجنبي في معظم البلدان العربية خلال عقد من السنين منذ سنة 1945.

أما الفلسطينيون فلم يتح لهم إطلاقاً مثل هذه الميزات. كما أنَّهم لم يتمكنوا من ابتكار منتدى حكم ذاتي خاص بهم يستطيعون به تحدي السلطة المستعمرة وربائبها الصهيونيين لأسباب سنتحدَّث عنها فيما يلي.

فشل سياسة الوجهاء

عند تحليل فقدان الفلسطينيين التماسك السياسي، لاسيما في عقد الثلاثينيات الحاسم من القرن العشرين وما بعده، فإن عدم الحصول على آليات الدولة وغياب أي منتدى وطني مركزي آخر مُعترف به لا يفسّر كل شيء. ولكن، كما رأينا، ذلك مهم لفهم التباينات بين وضع الجسم السياسي الفلسطيني ووضع الجسم السياسي لكل من اليشوف والحركات الوطنية في الدول العربية الأخرى. لقد كانت هناك أيضاً عوامل داخلية هامة أخرى خاصة بالفلسطينيين تحديداً تساعد في تفسير سبب فشل الفلسطينيين الكامل على الصعيدين السياسي والعسكري في الأعوام التي سبقت سنة 1948. لقد كان الفلسطينيون محرومين من الإشراف على دولة ويفتقرون إلىٰ منتدى شبه دولة، فعقدوا سلسلة مؤتمرات قامت بانتخاب هيئة تنفيذية عربية برئاسة موسى كاظم باشا الحسيني، ولم يعترف البريطانيون بهذه الهيئة، وكثيراً ما تجاهلوها، وهي ظلّت إلىٰ حدّ بعيد غير فعّالة إلىٰ أن غابت عن الوجود في سنة 1934. إن أسباب ذلك كثيرة، من ضمنها الانقسامات في صفوف النخبة الفلسطينية وشبه إجماعها على الاعتقاد بأنَّها قادرة على إقناع البريطانيين بتغيير سياستهم المسانِدة للصهيونيين. هذا الوهم، الذي ولّده انغماس هذه النخبة، خلال العهد العثماني، في ما أسماه ألبرت حوراني «سياسة الوجهاء»[28]، التي اعتبروا

(28) ألبرت حوراني «الإصلاح العثماني وسياسة الوجهاء» في مقالة في كتاب و. بولك ور. تشامبرز «بدايات التحديث في الشرق الأَوسط: القرن التاسع عشر» (شيكاغو، إيلينوي، 1968) ص: 41 ـ 68.

أنفسهم بموجبها وسطاء طبيعيين بين المجتمع المحلي والسلطة الخارجية المسيطرة ـ هذا الوهم انتهى نهاية مفجعة، ويبدو أن كثيرين من الوجهاء الفلسطينيين ظلوا حتى سنة 1939 يعتقدون أن مجرد عرض عدالة القضية الفلسطينية سيحمل البريطانيين على أن «يروا المنطق» وأن يتخلّوا عن الصهيونية ويمنحوا الفلسطينيين الاستقلال تحت قيادة الوجهاء، بطبيعة الحال.

في هذا الوضع الذي يشبه الفراغ، كانت القيادات الدينية تسيطر بصورة متزايدة على الشؤون السياسية لعرب فلسطين، بتفويض وتشجيع ودعم مالي من البريطانيين، والحقيقة أن المؤسَّسات الدينية ـ السياسية الخاضعة لإشراف هؤلاء القادة اتخذت إلىٰ حد كبير طبيعة «التقليد المبتكر» حسب تعبير هوبسباوم ورينجر[29]. وكان البريطانيون قد أوجدوا بعد احتلالهم البلاد منصباً جديداً تماماً هو منصب «المفتي الأكبر» الذي كان يسمى أيضاً «مفتي القدس والديار الفلسطينية». وقد كان هناك سابقاً منصب مفتي القدس، وكان هذا في الماضي منصباً هامّاً، ولكنه مقتصر على مدينة القدس من حيث المدى الجغرافي والسلطة. إن منصب المفتي، في النظام العثماني وكل نظام إسلامي آخر، كان دائماً منصباً خاضعاً من حيث السلطة والمكانة لرئاسة القاضي[30]. وكان القاضي يعيّن من قِبل الدولة العثمانية من بين صفوف العاملين في المؤسَّسة الدينية الرسمية العثمانية، ولم يحدث قط أن كان القاضي من أسرة محلية. أما المفتي، وكذلك نائب القاضي الذي كان أيضاً كبير موظفي المحكمة الشرعية، فإنّهما بالمقابل كانا دوماً من المسؤولين المحليين[31]. إن النظام القائم قد

(29) إريك هوبسباوم وتيرنس رينجر مقالة «ابتكار التقاليد الشعبية» «The invention of Tradition» (كامبردج 1983).

(30) هذه النقطة تخص حيفا أوردها يزبك في «حيفا في أواخر العهد العثماني».

(31) للحصول على تفاصيل كيفية تطبيق هذا النظام في القدس في أواخر العهد العثماني، راجع مقالة ر. خالدي «الهوية الفلسطينية» ص: 65 ـ 69.

أعيدت هيكلته بالكامل من قِبل البريطانيين الذين جعلوا المفتي في موقع يسمو على جميع المسؤولين الدينيين الآخرين في فلسطين.

وعلى غرار ذلك، ووفقاً لنظرتهم إلىٰ فلسطين كبلد يضم ثلاث طوائف دينية (واحدة منها فقط، أي اليهود، لها حقوق ومكانة قومية) فقد أوجد البريطانيون المجلس الإسلامي الشرعي الأعلى في سنة 1921. لقد كان هذا المجلس هيئة جديدة كلياً ـ أي تقليداً آخر مبتكراً ـ وعهد إلىٰ هذا المجلس بإدارة إيرادات الأوقاف في فلسطين التي كانت سابقاً تُشرف عليها الدولة العثمانية، إضافة إلىٰ عدد من المهمات الأخرى[32]، وهذا المجلس بصفته تلك كان يقصد منه أن ينقذ بريطانيا العظمى، الدولة غير الإسلامية، من عبء القيام مباشرة ببعض المهمات الدينية التي كانت تتولاها الإمبراطورية العثمانية المنقرضة قبل سنة 1918. إن بريطانيا، إضافة إلىٰ إعطائها هذا المجلس سلطة الإشراف على إيرادات الأوقاف الكبيرة وما يتبع هذا الإشراف من رعاية للأوقاف منحته سلطة ترشيح وتعيين القضاة وأعضاء محكمة الاستئناف الشرعية والمفتين المحليين. وكان هذا المجلس مخولاً أيضاً أن يوظف وأن يعزل جميع مسؤولي الأوقاف والمحكمة الشرعية الذين يتقاضون رواتبهم من أموال الأوقاف[33].

لقد عمد البريطانيون إلىٰ تعيين رجل واحد في كلا هذين المنصبين المستَحدثين، والمتمتعين بسلطة غير مسبوقة، وهما منصب المفتي ومنصب رئيس المجلس الإسلامي الأعلى، وهذا الشخص هو الحاج أمين الحسيني[34].

---

(32) إيرادات الأوقاف العامة مخصّصة للأعمال الخيرية، وغيرها من الخدمات العامة. انظر كتاب يتزحاك ريتر، «الأوقاف الإسلامية في القدس تحت الانتداب البريطاني» «Islamic Endowments in Jerusalem under British Mondate» (لندن 1996).

(33) بريطانيا العظمى، «أوراق القيادة البرلمانية» تقرير اللجنة الملكية لفلسطين» «تقرير بيل» (لندن 1937) ص: 80 ـ 82.

(34) أفضل معالجة لموضوع المفتي هي في كتاب مطر «مفتي القدس».

لقد ظل تعيينه مفتياً في سنة 1921 مصدر خلاف شرس منذ ذلك الحين. فالحاج أمين الحسيني، الذي كان شقيقه، وثلاثة أجيال سابقة من أسرته قد شغلوا منصب مفتي القدس للمذهب الحنفي، قد تم تعيينه من قِبل المندوب السامي البريطاني، سير هيربرت صموئيل، الذي أعطاه أسبقية على مرشحين آخرين أكبر سناً وأكثر كفاءة كما يبدو. لقد كانت هذه مقامرة على أن يقوم هذا الراديكالي الشاب الذي لم يمضِ وقت طويل على إصدار عفو عنه عقب حكم صادر بحقّه بسبب أنشطته الوطنية، بخدمة المصالح البريطانية عن طريق المحافظة على الهدوء لقاء ترقيته إلىٰ هذا المنصب. وعلى الرغم من الشكاوى الصهيونية المستمرة بحقّه، كان يمكن القول أن المقامرة أعطت ثمارها بالنسبة للبريطانيين حتى منتصف الثلاثينات من القرن العشرين، أي عندما أصبح المفتي عاجزاً عن احتواء المشاعر الشعبية. ومن بين كل قادة الحركات الوطنية الآخرين في البلدان العربية خلال تلك المدة (ومن بين القادة الفلسطينيين) كان المفتي وحده الشخصية الدينيَّة القائدة التي تستمد أساس سلطتها من مؤسَّسة دينية «تقليدية»، ولو أن هذه المؤسسة كانت ابتكاراً جديداً.

ونظراً للإمكانات الكبيرة التي وضعتها بريطانيا بين يديه، ونظرا لمهارته السياسية الفذَّة، أصبح الحسيني خلال عقد من السنين القائد السياسي الفلسطيني المسيطر على الوضع، وبصفته هذه أصبح «مانع الصاعقة» بالنسبة لاستياء الصهيونيين. إن هناك عنصراً من كتابة التاريخ المتسمة بفقدان الذاكرة تكمن في تشويه سمعة المفتي، وذلك بتأثير سيرته اللاحقة بعد سنة 1936. وواقع الأمر أن الحسيني خدم البريطانيين خدمة جيدة جداً خلال خمس عشرة سنة التي تلت تعيينه، أو على الأقل حتى سنة 1936 عندما شعر أنه مضطر لأن يأخذ جانب الثورة الشعبية المتنامية ضد أسياده البريطانيين السابقين. إن إحدى المؤشرات على كيفية نظر البريطانيين إلىٰ المفتي كإنسان له قيمة هو استعداد إدارة حكومة الانتداب المشهورة بتقتيرها لدعمه مالياً. فعندما تناقصت إيرادات

الأوقاف بعد الانهيار الاقتصادي الكبير سنة 1929، ومن ثم تقلّصت إيرادات المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى قام البريطانيون بدعم هذا المجلس بأموال بريطانية مباشرة بدءاً من سنة 1931، وبطبيعة الحال أبقوا هذا الأمر مكتوماً[35].

ومع مرور الوقت ظهرت منافسات فئوية ونقابية وسياسية بين أطراف متنازعة امتدت إلىٰ المؤسَّسات التي كانت تحت سيطرة المفتي (كان من بين هذه المؤسَّسات حزب سياسي هو «الحزب العربي الفلسطيني» برئاسة ابن عم المفتي، السيد جمال الحسيني) ولكن هذا في النهاية لم يؤدّ سوى إلىٰ زيادة تشرذم المجتمع الفلسطيني وتفسّخ عمله السياسي. ومع أن الفلسطينيين تمكّنوا من الظهور كجبهة موحّدة أمام خصومهم على مدى سنوات عديدة بعد الحرب العالمية الأولى، فقد ظهرت على السطح فيما بعد الانقسامات الداخلية بين النخبة، وتمكّن البريطانيون من استغلالها، بما لهم من خبرة في بثّ الفرقة داخل المجتمعات المستعمرة، لكي يتمكّنوا من حكم هذه المجتمعات المستعمرة، بصورة أكثر فاعلية. كذلك استغل الصهيونيون هذه الانقسامات، ويُعتقد أن أجهزة مخابرات صهيونية قامت بأنشطة سرِّيَّة في الأوساط العربية خلال تلك السنوات، وهذا أمر لا يزال يحتاج إلىٰ إلقاء الضوء عليه بصورة كاملة[36]. وبغضّ النظر عما قد يكون فعله البريطانيون والصهيونيون في هذا

(35) لمزيد من التفاصيل عن هذه الإعانات البريطانية السرية راجع كتاب ويلدون ماتيوس «حزب الاستقلال العربي في فلسطين 1927 ـ 1934» «The Arab Istiqlal party in palestine, 1927-1934» (أطروحة دكتوراه، جامعة شيكاغو، 1988). للمزيد عن زيادة المعونات البريطانية للمجلس الإسلامي الأعلى في مطلع الثلاثينات من القرن العشرين راجع ريتر، الأوقاف الإسلامية ص: 30 ـ 33.

(36) زاخاري لوكمان في «رفاق وأعداء: العمال العرب واليهود في فلسطين، 1906 ـ 1948» «Comrades and Enemies: Arab and Jewish Workers in palestine, 1906-1948» (بيركلي، كاليفورنيا، 1966)، وهو يلقي ضوءاً على ريئوفين شيلواح، مؤسِّس الموساد الذي، إضافة إلىٰ تنظيم شبكات تجسّس في البلاد العربية خلال الثلاثينات من القرن العشرين، كان أيضاً ينظّم العمال من عرب فلسطين.

الصدد، كان الوجهاء الفلسطينيون، المحرومون من الوصول إلىٰ أية سلطة حقيقية، والمحبطون عند كل منعطف إزاء خصومهم الأقوى، قد دبّ بينهم الانشقاق إلىٰ حد يبعث على اليأس. ومع حلول الثلاثينيات من القرن العشرين، كانت القيادة الفلسطينية منشقة بين فئة مسيطرة بقيادة المفتي الذي عيَّنه البريطانيون، وفئة أخرى أوثق انحيازاً إلىٰ البريطانيين بقيادة رئيس بلدية القدس السابق، راغب النشاشيبي، وتفاقمت بين هذه الفئة والفئة الأخرى خصومة مريرة[37]. إلىٰ هذه الانقسامات وغيرها في أوساط النخبة لا بد من إضافة انقسام آخر: أعني الانقسام بين معظم أفراد النخبة من جهة، وتيّار متنام من الشباب والمفكرين الفلسطينيين الناقمين، ومعهم كثيرون من الطبقة الوسطى. وقد تفجّرت النقمة أيضاً في أوساط الفلاحين السابقين الذين فقدوا أراضيهم وأخذوا يتدفّقون على المدن، خاصة حيفا ويافا، وبين كثيرين في المناطق الريفية الذين أثقلت كواهلهم الديون المستحقّة للتجار والمرابين في المدن[38]. إن بعض هؤلاء طُردوا من أراضيهم بسبب شراء الصهيونيين للأرض وبالتالي طردهم منها، وآخرون طُردوا بسبب سياسة «اليد العاملة العبرية» التي فرضها أليشوف، في حين تم تهجير آخرين من أراضيهم على أيدي الملاكين العرب الذين حوّلوا الأرض إلىٰ بيارات للحمضيات تدر عليهم ربحاً أوفر، (وتحتاج إلىٰ عدد أقل من اليد العاملة). هذا الوضع البائس زاده بؤساً الانهيار الاقتصادي في مطلع الثلاثينات من القرن العشرين عندما تأثَّرت فلسطين

(37) سيرة حياة راغب النشاشيبي، بقلم الصحفي ناصر الدين النشاشيبي «صوت القدس الآخر: راغب النشاشيبي والاعتدال في العمل السياسي الفلسطيني، 1920 ـ 1948» (اكزيتر، 1990) هذا الكتاب يجب استخدامه بعناية، ولكنه يحتوي على مادة من منبعها.

(38) عمليات هؤلاء التجار والمرابين في الأرياف في أواخر القرن التاسع عشر معروضة في كتاب بشارة دوماني «إعادة اكتشاف فلسطين: التجار والفلاحون في جبل نابلس، 1700 ـ 1900» «Rediscovering palestine: The Merchants and peasants of Jabal Nablus, 1700-1900» (بيركلي، كاليفورنيا، 1995).

بالانهيار الاقتصادي العالمي بعد أن كانت فلسطين قد ازدادت اندماجاً في الاقتصاد العالمي خلال العقود السابقة.

وازداد هذا الوضع تفاقماً بتأثير التنامي السريع في الهجرة اليهودية، إذ أن وصول النازيين إلىٰ الحكم دفع آلاف اليهود إلىٰ الهرب من أوروبا طالبين اللجوء في فلسطين، في وقت أغلقت فيه معظم البلدان عمداً أبوابها أمام هؤلاء اليهود[39]. وخلال السنوات من 1933 وحتى 1936 ارتفعت نسبة اليهود من مجموع سكان فلسطين من 18٪ إلىٰ نحو 30٪، بعد أن كانت قد تقلّصت أو بقيت راكدة بين سنتي 1926 و1932. ففي سنة 1935، وحدها، أي في ذروة هذا التدفق من اللاجئين الهاربين من الاضطهاد الهتلري، وصل إلىٰ فلسطين قرابة 62,000 مهاجر يهودي، وهو رقم يفوق مجموع السكان اليهود في فلسطين حتى سنة 1919. وفي حين بدا المشروع الصهيوني للبعض في بداية الثلاثينيات من القرن العشرين آيلاً في الأجح إلىٰ الفشل إذ كان يبدو أن اليهود لن يفوقوا العرب قطّ من حيث عدد السكان، فإنه بسبب التعديلات الديموغرافية وسيطرة الصهيونيين على البلد بعد سنوات قليلة بدا هذا المشروع فجأة في نطاق الممكن.

فشل الثورة العربية

كانت للفلسطينيين بطبيعة الحال نظرة مختلفة إلىٰ ما رآه الصهيونيون تحولاً كبيراً لمصلحتهم. ففي أواخر العشرينات من القرن العشرين ومطلع الثلاثينيات كان قد ازداد استياء قطاعات عديدة في المجتمع الفلسطيني من الانقسامات المهلكة بين الوجهاء والعجز الظاهر في قيادتهم للحركة الوطنية. إن

(39) بينما استقبلت فلسطين 232,524 مهاجراً يهودياً بين سنة 1932 وسنة 1943، فقد استقبلت الولايات المتحدة، بمساحاتها الشاسعة أن تستقبل 170,883 مهاجراً يهودياً فقط في المدة ذاتها. و. خالدي «من الملاذ إلىٰ الفتح» الملحق السادس، الجدول C، ص 855.

هذا الاستياء قد أدّى إلىٰ أشكال مختلفة وأكثر راديكالية في النشاط الشعبي. من بين هذه الأشكال تأييد السياسة الداعية إلىٰ مقاطعة البريطانيين، والقيام بنشاط أكبر ضد البريطانيين والصهيونيين من قِبل مجموعة من الشباب؛ كجمعية الشبان المسلمين وتنظيمات مختلفة من فرق الكشافة، وتزايد نفوذ حزب الاستقلال الراديكالي القومي. إن هذا الحزب نادى باتباع أسلوب حزب المؤتمر الهندي الصلب في مقاطعة البريطانيين، ولكن هذه الدعوة بطبيعة الحال أخفقت في استمالة الكثيرين من المحسوبين في طبقة الوجهاء الذين كانوا يحصلون على رواتبهم من حكومة الانتداب، ومن ضمنهم المفتي[40]. وعقب تفوق النخبة التقليدية على هذه العناصر الناقمة بالمناورات، واحتواء معظم مبادراتها، وخاصة من قِبل المفتي وابن عمّه جمال الحسيني، عمدت هذه العناصر في منتصف الثلاثينات من القرن العشرين إلىٰ ردّة فعل أعنف تجاه ما رأت فيه خطراً متزايداً ناجماً عن نمو حجم السكان اليهود وقوتهم.

في سياق هذه التوترات المتزايدة، قُتل أحد أئمة المساجد في حيفا، الشيخ عز الدين القسام، الذي كان شخصية قيادية في العديد من هذه الحركات الراديكالية، في اشتباك مع الشرطة البريطانية قرب جنين في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) 1935[41]. إن أتباعه وبعض الذين كتبوا سيرة حياته فيما بعد قالوا إنه كان يعمل على إشعال ثورة مسلّحة في شمال فلسطين. وقد كانت هذه المحاولة الأولى للقيام بثورة مسلحة منظمة ضد البريطانيين منذ بداية الانتداب

(40) للحصول على تفاصيل راجع كتاب ماتيوس «حزب الاستقلال العربي».

(41) أفضل دراسة قصيرة عن القسام هي التي كتبها س. عبد الله شليفر «حياة وفكر عز الدين القسام» الدورية الإسلامية العدد 22 (1979) ص ص: 61 ـ 81. راجع أيضاً كتابه «عز الدين القسام: واعظاً ومجاهداً» تحرير إي. بيرك في كتاب «النضال والبقاء في الشرق الأوسط الحديث» (بيركلي، كاليفورنيا، 1993) ص ص: 164 ـ 78. توجد كتابات ضخمة عن القسام باللغة العربية: تؤكد الأهمية التي أسبغت عليه بعد وفاته، والتي عبّرت عن سلسلة واسعة من الاتجاهات الفكرية والسياسية، أحدثها الإتجاهات الإسلامية.

على فلسطين خلافاً لما كانت عليه الحال في تفجر أعمال عنف عفوية في السنوات 1920 و1921 و1929 و1933. ومع أن قوّات الأمن البريطانية قضت فوراً على المحاولة فإن القسام، السوري المولد، كان بوضوح قد مَسَّ وتراً عميقاً في الخيال الشعبي.

وسرعان ما تبين أنه كان على وفاق أوثق كثيراً مع عناصر هامّة في المشاعر الشعبية الفلسطينية من معظم أفراد القيادة المتمثِّلة في النخبة[42]، إن موته في المعركة أضفى عليه صورة «الشهيد»، وقد شيّعته جموع ضخمة إلىٰ مثواه بالقرب من حيفا، في تظاهرة فاجأت العديد من المراقبين في ذلك الحين[43]. وفي غضون بضعة شهور أعقبت وفاته حدثت بداية عفوية لإضراب عام في شهر نيسان (أبريل) 1936، واستمر هذا الإضراب حتى شهر تشرين الأول (أكتوبر) من العام ذاته، وادعى مناصروه أن هذا كان أطول إضراب عام في التاريخ.

في غمرة هذا الإضراب، وما تبعه من توصيات قدّمتها لجنة ملكية بريطانية لتقسيم البلاد إلىٰ دولة يهودية صغيرة، ودولة عربية تنضم إلىٰ الأردن، انتشرت في البلاد ثورة مسلحة بدءاً من ربيع سنة 1937. إن النتائج النهائية لهذه الثورة والإضراب العام الذي سبقها، هي ذات أهمية حاسمة بالنسبة لفهم ما

---

(42) في حين أن فلسطينيين عديدين يجلُّونه في ذلك الحين ولاحقاً، واستخدمت ذكراه لما يخدم غاياتهم من قبل آخرين كثيرين، فإن ذكرى القسام دُنّست من قبل معارضيه المعاصرين له، بطريقة تبدت في أثرها القوي في رواية التاريخ الرسمية وروايته المتأثرة بالنفوذ الصهيوني. وهكذا فإن كتاب «تمرد في فلسطين» «Rebellion in palestine» (لندن 1946) بقلم جون مارلو، يصف أعمال القسام (ص 143) بأنها «غزوات قاطع طريق». وقد نحا مارسيل روبيشيك المنحنى ذاته في كتابه «صدى النفير: القوّات العسكرية وقوات الشرطة البائدة في فلسطين وشرق الأردن، 1915 ـ 1967» (القدس، 1974) ص 53.

(43) انظر مذكرات القومي الشاب أكرم زعيتر لمعرفة رد الفعل المعاصر للجنازة: «الحركة الوطنية الفلسطينية 1935 ـ 1939: يوميات أكرم زعيتر». إن الصحف العربية في الشهور التي أعقبت وفاته كانت طافحة بأصداء وفاة القسام.

حدث للفلسطينيين في العقد التالي من السنين. فخلال الثمانية عشر شهراً التي أعقبت نشوب الثورة، فقد البريطانيون السيطرة على مناطق واسعة من البلاد، من ضمنها الأجزاء القديمة من مدن القدس، ونابلس، والخليل، قبل أن تتمكّن حملة ضخمة من القمع شارك فيها عشرات الآلاف من الجنود وأسراب من الطائرات خلال سنتي 1938 ـ 1939 من استعادة النظام.

لقد ثبت أن الثورة العربية بين سنة 1936 وسنة 1939 كانت فشلاً ذريعاً بالنسبة للفلسطينيين، بالرغم من البطولة الرائعة في مواجهة ظروف معاكسة مرعبة، ومعاناة شديدة لدى عدد كبير من السكان العرب، ولم تحصل الثورة على تنازلات ثابتة من البريطانيين، الذين وعدوا في كتاب أبيض صدر في سنة 1939 بأن تحصل فلسطين ـ والمقصود بصورة ضمنية فلسطين ذات الغالبية العربية ـ على الاستقلال في غضون عشر سنوات ـ وهو وعد لم يتمكّن البريطانيون في نهاية الأمر من الوفاء به. وقد وعد البريطانيون أيضاً بوضع حدود للهجرة اليهودية، ولكنه كان وعداً غير ذي موضوع بالنظر إلىٰ نشوب الحرب العالمية الثانية، وهذا ما برهن على استحالة تنفيذ هذا الوعد لاحقاً بعد أن انكشف أمر إبادة اليهود من قِبل النازيين، وما تبع ذلك من ضغوط أمريكية. وأخيراً، كان من شأن الكتاب الأبيض أن يفرض قيوداً على بيع الأراضي إلىٰ اليهود، ولكن استمر في الواقع شراء الأراضي بدون أي عائق[44].

ومع أن أليشوف عانى بطُرق مختلفة خلال سنوات الثورة، لكنه في المحصلة استفاد كثيراً. إن الإضرابات وأعمال المقاطعة العربية استخدمت كمسوغ لمبدأ «اليد العاملة العبرية» التي استبعدت العمال العرب عن أي عمل

(44) بلغت مساحة الأراضي التي اشتراها اليهود سنة 1939 وسنة 1946 نحو 145,000 دونم، أي ما يقرب من عشرة بالمئة من مجموع الأراضي التي اشترتها الحركة الصهيونية في فلسطين قبل سنة 1948: وليد خالدي، «من الملاذ إلىٰ الفتح» الملحق رقم 1. ص: 842 ـ 43.

اقتصادي «قومي» يعود حصراً إلىٰ اليهود، وجرى بالنتيجة تعزيز هذا المبدأ. ووفَّر الإضراب العربي ذريعة للقول إن القيادة الصهيونية تحتاج إلىٰ مطالبة سلطات الانتداب بالسماح ببناء مرفأ حديث في تل أبيب. وهذا كان يعني بالنتيجة انتهاء مدينة يافا كمرفأ. ومع تزايد سيطرة اليشوف على مرفأ حيفا، فقد كان معنى ذلك أن أليشوف أصبح الآن مسيطراً على المزيد من البنية التحتية الأساسية في البلاد. واستفادت الصهيونية أيضاً من المساعدة الهامّة في الأسلحة والتنظيم العسكري التي قدّمتها بريطانيا بغية محاربة العدو العربي المشترك: فمع نهاية الثلاثينيات من القرن العشرين، كان هناك 6,000 رجل من رجال الشرطة اليهود المسلحين كقوة إضافية لمساعدة البريطانيين على إخماد ما تبقَّى من جمر الثورة متقداً. ومع حلول سنة 1939 كان اليشوف قد حقَّق وزناً ديموغرافياً، وسيطرة على مناطق من الأرض استراتيجية، وامتلك الكثير من الأسلحة وحقَّق تنظيمات عسكرية كانت ستدعو إليها الحاجة للاستيلاء على البلاد في غضون أقل من عشر سنوات.

أما بالنسبة للفلسطينيين، فقد كانت أسوأ آثار الثورة هي آثارها على مجتمعهم. لقد كانت هذه الآثار متعدّدة وشعر بها الناس على العديد من الصُّعد. ومن حيث الإصابات العربية التي قاربت 5,000 قتيل و10,000 جريح، يضاف إليهم المعتقلون الذين بلغ عددهم في سنة 1939، 5,679 شخصاً[45]، ولذلك كانت المعاناة كبيرة في أوساط العرب الذين كان عددهم يناهز مليون نسمة، أي إن أكثر من عشرة بالمئة من الذكور البالغين من بينهم قتلوا، أَو جرحوا، أَو سُجنوا أَو كان مصيرهم النفي[46]. وكانت نسبة عالية من الإصابات

(45) المصدر ذاته، الملحق رقم 4، ص: 846 ـ 49.

(46) هذا الحساب اعتمد على الأرقام في كتاب وليد خالدي «من الملاذ إلىٰ الفتح» الجدول A 4 ـ 5، ص 104 ويشير هذا الجدول إلىٰ أن أقل من أربعين بالمئة بقليل من السكان المسلمين الذكور (ونسبة أكبر قليلاً من السكان الذكور المسيحيين) كانت تتراوح أعمارهم بين عشرين سنة وستين سنة في سنة 1940.

العربية تتضمن أُطراً من الأُطر العسكرية ذات الخبرة والمقاتلين الذين يعتمد عليهم. وقد صادر البريطانيون أيضاً كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر خلال الثورة، وتابعوا المصادرة في السنوات اللاحقة[47]. إن هذه الخسائر العسكرية الجسيمة كان لا بد من أن تؤثِّر على الفلسطينيين تأثيراً عميقاً بعد بضع سنوات عندما أحالت بريطانيا القضية الفلسطينية إلىٰ الأُمم المتّحدة، وأصبح واضحاً أن معركة ستنشب بين العرب واليهود من أجل السيطرة على فلسطين.

ولا تقل فداحة خسائر الفلسطينيين في المجال الاقتصادي والضرر الذي لحق بالنسيج الاجتماعي في البلد وبالتماسك السياسي بسبب سنوات من الإضرابات، وأعمال المقاطعة والأعمال الانتقامية البريطانية، عن خسائرهم العسكرية. إن الإضراب في سنة 1936 والثورة المسلّحة التي تبعته، ساعدا الصهيونيين على تعزيز الاقتصاد اليهودي المنفصل الذي سبق أن أقاموه في فلسطين، بل إن القطاع الخاضع للسيطرة اليهودية من الاقتصاد الفلسطيني كان مع حلول سنة 1936 أكبر من القطاع العربي[48]. أما أحداث سنوات 1936 ـ 1939. فقد وسعت الهوة الواسعة أصلاً بين الجانبين لمصلحة اليشوف بواسطة سلسلة من الجراح التي تسبب بها العرب وأثخنت جسم الاقتصاد العربي. فالأعمال التجارية العربية، وخاصة تصدير الحمضيات، ومقالع الحجارة، وأعمال النقل والصناعة تأثَّرت تأثّراً شديداً بالثورة، كما تأثّر بها عمال مرفأ يافا.

---

(47) هذا واضح من الأرقام في كتاب وليد خالدي «من الملاذ إلىٰ الفتح» الملحق رقم 3 ص 845، وهي تشير إلىٰ أن البريطانيين صادروا أكثر من 13,200 قطعة سلاح ناري من العرب بين سنة 1936 وسنة 1945. المصادرات من اليهود في المدة ذاتها كان مجموعها 541 قطعة سلاح.

(48) روبرت ناثان وأوسكار غاس ودانييل كريمر في كتاب «فلسطين: المشكلة والوعد، دراسة اقتصادية» «Palestine: problem and promise, An Economic Study» (واشنطن العاصمة، 1946) الجدول رقم 1، ص 148. حول الاقتصاد اليهودي في فلسطين راجع كتاب سميث «جذور الفصل».

وكان للثورة إضافة إلىٰ ذلك أثران اقتصاديان سلبيان آخران؛ أحدهما، الجبايات التي فرضها الثوار على المدنيين الميسورين لمساعدتهم في تمويل أنشطتهم. وكانت هذه الجبايات تنتزع أحياناً بشكل تعسفي وعشوائي، بسبب طبيعة اللامركزية الشديدة للثورة، ثم إن الذين كانوا يجبون المال ما كانوا دائماً ثوريين ملتزمين بالثورة. أما الأثر السلبي الثاني فهو الوضع الاقتصادي لكثيرين من مالكي الأرض الذي ساء كثيراً، الأمر الذي حملهم بالتالي على بيع الأرض، فكانت تؤول إلىٰ أيدي اليهود، وبذلك كانت تقوض أحد الأهداف الوطنية الفلسطينية الرئيسية.

وعلاوة على كل هذه النتائج المروعة للثورة، ربما كانت الآثار الأشد أذى تلك التي أصابت الصعيدين الاجتماعي والسياسي. ففي زمن تلك الأزمة التي حاقت بالفلسطينيين، كان افتقارهم إلىٰ صفة دولة، وغياب المركزية الوطنية عن نشاطهم السياسي، وعدم وجود أحزاب قوية مستقلة، أو جمعيات للشباب، إضافة إلىٰ هيمنة المؤسَّسات الدينية الخاضعة لسيطرة المفتي ـ هذه المثالب كلها كانت كارثية جداً. وعند انتهاء الثورة، تشرذمت القيادة الفلسطينية التقليدية التي كان الضغط الشعبي في بداية الإضراب العام في سنة 1936 قد أرغمها على التغلّب على خلافاتها وتشكيل قيادة وطنية مشتركة (الهيئة العربية العليا). لقد ازدادت هذه القيادة انقساماً بسبب الخلافات على الأمور التكتيكية، هذه الخلافات التي استغلّها البريطانيون. فقد نفى البريطانيون في سنة 1937 العديد من القادة الأفراد وهرب آخرون، بعضهم كان عازماً على عدم العودة إلىٰ البلد، ومن هؤلاء بوجه خاص الحاج أمين الحسيني. وأخضع البريطانيون المجلس الإسلامي الأعلى لإشرافهم، فعيَّنوا موظفين بريطانيين للإشراف عليه، وحرموا المفتي من إيرادات هذا المجلس. في هذا الوضع، انحازت القيادة إلىٰ المفتي المنفي، الزعيم الذي رغم بعده عن مسرح الأحداث كانت لا تزال أكبر الموارد بتصرّفه، وكان لا يزال يحظى بأوفر حظ من الجاذبية الشخصية، بعد أن

كان قد قضى على معظم منافسيه أَو غيبهم أَو عاش أطول منهم عمراً، بدءاً من قريبه ومنافسه الأكبر منه سناً، موسى كاظم باشا الحسيني، مروراً براغب بك النشاشيبي وانتهاءً بالشيخ عز الدين القسَّام.

صارت الثورة فيما بعد ضحية الإخفاقات عند القمّة ـ وخاصة إخفاقات أسلوب قيادة المفتي وغيرته من منافسيه المحتملين، وإلصاق هوية القضية الوطنية بنفسه ـ وضحية الضعف الشديد عند القاعدة. إن المفتي، لأسباب تتعلّق بمصالحه التكتيكية، منع بقية أعضاء القيادة الفلسطينية من اتخاذ إجراءات كانت تميل إلىٰ اتخاذها، مثل قبول الكتاب الأبيض في سنة 1939، الذي قد لا يكون وفّر انتصارات استراتيجية، ولكنه كان يمكن أن يخدم مصلحة الفلسطينيين. وفيما يخص الكتاب الأبيض، كان واضحاً أن معظم أفراد القيادة الفلسطينية الآخرين، كانوا رغم انقسامهم، يحبِّذون قبوله، ربما بشروط. أما المفتي، ومن حوله بضعة مستشارين أصغر سناً وأشد ميلاً إلىٰ النضال فقد رفض الكتاب الأبيض، وكان له القول الفصل[49]. ثم إن المفتي في منفاه الذي أخذ يزداد بُعداً عن فلسطين، وبجهله للأثر المدمِّر الذي يحدثه القمع البريطاني على الفلسطينيين، وجهله لنمو القوة الصهيونية، أخذ يفقد بصورة متزايدة اتصاله بالأحداث على الأرض، وصارت سياساته في السنوات اللاحقة تبتعد أكثر فأكثر عن الواقعية.

إن طبيعة الانقسام واللامركزية للثورة، التي ساعدتها في مرحلة مبكرة على مضايقة البريطانيين ومشاكستهم وجعلتهم يفقدون توازنهم عسكرياً، أثبتت في النهاية أنها عبء على الثورة. وهكذا كان حال الانقسامات في المجتمع الفلسطيني بين فئات سكان المدن، والعشائر في الريف، والقادة الأفراد، سواء

(49) خَلَف «العمل السياسي في فلسطين» ص: 74 ـ 77.

كانوا من قادة الجماعات الريفيَّة المسلّحة أَو من وجهاء المدن[50]. وكان التكتيك الذي اتبعه المفتي بمعاملة من يخالفونه الرأي على أنَّهم خونة، ما كان يعني في ذروة الثورة الحكم بالإعدام، قد تسبّب بمعاناة بالغة وزاد من انقسام المجتمع الفلسطيني المتشرذم[51]. وهذا الوضع كان في نهاية الأمر وصفة لهزيمة ساحقة، إذ إن الفلسطينيين كانوا بحاجة إِلىٰ أعلى درجات الوحدة لكي يستطيعوا الصمود في مواجهة القوة المتنامية للحركة الصهيونية، وأمام إمبراطورية بريطانية لم يسبق لها أن انسحبت، خلال أجيال من الزمن، من إحدى مستعمراتها.

جذور «النكبة»

كانت نتيجة الأحداث التي وقعت في أواخر الثلاثينيات من القرن العشرين هي أن الفلسطينيين عندما واجهوا أقصى تحدّ مصيري لهم في السنوات 1947 ـ 1949، كانوا لا يزالون يعانون من القمع البريطاني خلال السنوات 1936 ـ 1939، وكانوا في واقع الأمر يفتقرون إِلىٰ قيادة موحّدة.

وحقيقة الأمر أنه يمكن القول إنهم كانوا فعلياً بدون قيادة إطلاقاً. فقد كان المفتي في منفاه في بيروت بعد عودته من ألمانيا عقب إقامته فيها خلال زمن الحرب، الأمر الذي شوَّه سمعته تشويهاً قاتلاً في أعين الكثيرين في

(50) خَلَف في كتابه «العمل السياسي في فلسطين» يقدم أدق منظور إِلىٰ كيفية استمرار هذه النزاعات بين أفراد النخبة في السنوات التي أعقبت سحق الثورة.

(51) يعرض عيسى العيسى الناشر الصحفي في سيرة حياته التي كتبها ولم تُنشر، تفاصيل نتائج خلافه مع المفتي، ذلك الخلاف الذي أدَّى إِلىٰ حرق منزله وهربه إِلىٰ بيروت سنة 1937. انظر عيسى العيسى «من ذكريات الماضي» (مخطوطة لم تُنشر). انظر أيضاً نهى تادروس «من ذكريات الماضي، تذكارات: سيرة ذاتية وعرض. عيسى العيسى (صحفي فلسطيني، 1878 ـ 1950)» (أطروحة دكتوراه من المعهد الوطني للغات والحضارات الشرقية، باريس، 1999). وروى الدكتور حيدر عبد الشافي قصة مماثلة عن والده الشيخ محيي الدين عبد الشافي في مقابلة أُجريت معه في غزّة بتاريخ 9 آب (أغسطس) 199.

الغرب[52]. وقد ظل يغار من أي تحد لسيطرته على الحركة الوطنية، مع أنّه صار في ابتعاده عن فلسطين أقل قدرة على قيادتها بفاعلية مما كان وهو داخل فلسطين. أما القادة الآخرون، أمثال جمال الحسيني، والدكتور حسين فخري الخالدي، وموسى العلمي، وراغب النشاشيبي، فلم يكونوا قادرين أن يتولوا القيادة على مسؤوليتهم، ولا أن يتعاونوا بصورة فعّالة واحدهم مع الآخرين. كذلك كان الفلسطينيون لا يزالون مفتقرين إلىٰ مؤسَّسات تؤدي مهمتها على المستوى الوطني، وإلىٰ آلية مركزية لشبه دولة، وإلىٰ جهاز مالي جدي، وإلىٰ قوة عسكرية ذات قيادة مركزية. أما الهيئة العربية العليا التي أعيد تكوينها، والتي لم تكن في أي حال أكثر من قشرة في أواخر الثلاثينات من القرن العشرين، صارت أقل قدراً مما كانت سابقاً، ثم إن الافتقار إلىٰ المؤسَّسات التمثيلية، الذي كان أحد أسوأ خصائص العمل السياسي الفلسطيني خلال العقدين الأول والثاني من زمن الانتداب، قد أضعف مكانة القيادة الفلسطينية ومصداقيتها، وأنقص من قدرتها الهزيلة أصلاً على تعبئة الشعب في مواجهة قوة اليشوف المتنامية.

ترى هذه المقالة أن طبيعة الهزيمة التي حلّت بالفلسطينيين خلال السنوات 1936 ـ 1939، وهي طبيعة موهنة للعزيمة، كانت أحد الأسباب الرئيسية لعجزهم عن التغلّب على التحديات التي واجهوها خلال سنتي 1947 و1948 على الصُّعد الدبلوماسية، والسياسية، والعسكرية[53]. ومع أن بعض الضرر الذي سبَّبته الثورة كان من صنع أيديهم، وخاصة في المجال الاقتصادي، فإن

(52) إن علاقات المفتي مع النازيين في زمن الحرب كانت القمح الذي استخدمته طواحين الدعاية التي تملكها الحركة الصهيونية، وجعلت منها الأساس لرسم صورة ثابتة للقومية الفلسطينية بأنّها في صلبها معادية للسامية. انظر على سبيل المثال كتاب جوزيف شيكتمان «المفتي والفوهرر: صعود وسقوط الحاج أمين الحسيني» :«The Mufti and the Fuhrer: The Rise and Fall of Haj Amin el-Husseini» (نيويورك 1965).

(53) انظر كتاب ليفنبيرغ، «الاستعدادات العسكرية» للحصول على رواية دقيقة ولكنها مشوشة إلىٰ حد ما عن خلفية الهزائم الفلسطينية في سنة 1947 ـ 1948.

الفلسطينيين كانوا لا يزالون يعانون معاناة شديدة من جراء آثارها السلبية اللاحقة على قيادتهم الوطنية، وتماسكهم الاجتماعي، وقدراتهم العسكرية. كما عانوا أيضاً من إخفاقهم الكامل خلال العقود السابقة في تأسيس منتدى وطني محايد أو مؤسَّسات وطنية تمثيلية تصلح أن تكون المحور الذي يتم حوله تنظيم كفاحهم ضد البريطانيين والصهيونيين. وقد ترتب على ذلك، أن التضحيات الجمّة في ثورة 1936 ـ 1939، التي يبدو أنّها كانت تحظى في بدايتها بدعم جانب كبير من المجتمع الفلسطيني، والتي كان يمكن، في ظروف مختلفة، وبوجود قيادة أفضل، أن تؤدي إلىٰ مكاسب، قد هدرت، وليس هذا فحسب، بل إنَّها في الواقع ألحقت ضعفاً بالغاً بالفلسطينيين في مواجهة محنتهم اللاحقة.

وهكذا فإن النكبة الفلسطينية في سنتي 1947 و1948 ولَّدتها سلسلة من الإخفاقات السابقة. فقد دخل الفلسطينيون القتال الذي أعقب قرار التقسيم الذي اتخذته الأُمم المتّحدة، بقيادة شديدة الانقسام، وبموارد مالية محدودة بصورة متزايدة، وبدون قوّات عسكرية ذات تنظيم مركزي، أو أجهزة إدارية مركزية، ودون حلفاء يركن إليهم. وقد واجهوا مجتمعاً يهودياً في فلسطين صغيراً بالنسبة إليهم، لكنه موحّد سياسياً، وله مؤسسات مركزية لشبه دولة وله قيادة متزايدة القدرة، ودوافعه رفيعة للغاية. فالأهوال الكاملة للهولوكوست كانت قد تكشفت لتوها، وكانت في حد ذاتها حافزاً يغني عن الحاجة إلىٰ أي حافز آخر للقيام بعمل يتسم بالتصميم من أجل إنجاز أهداف الصهيونية. وكان الصهيونيون قد أفلحوا في تحقيق تواصل جغرافي بواسطة ممتلكات في الأرض ومستوطنات، واتخذ هذا التواصل شكل حرف «N» باللغة الإنكليزية، ممتداً شمالاً على الشريط الساحلي من تل أبيب إلىٰ حيفا، وجنوب شرق إلىٰ مرج ابن عامر (وادي جزريل) ومرة أخرى شمالاً إلىٰ إصبع شرق الجليل[54]. وهذا ما شكل قلب الدولة الجديدة الاستراتيجي ومنطلقها للتوسع.

(54) انظر كتاب خالدي «الهوية الفلسطينية» للحصول على مزيد من التفاصيل عن كيفية الاستيلاء على هذه المناطق.

وهكذا، كانت حصيلة الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي في سنتي 1947 ـ 1948 نتيجة محتومة. صحيح إن الفلسطينيين كانوا متفوقين عدداً، ولكن اليشوف، كما رأينا، كان يتمتع بميزات أهم: اقتصاد أضخم وأكثر تنوعاً[55]. وتمويل أفضل[56]، وقوة نارية أكبر، وتفوق في التنظيم، ودعم مهم من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. إن هذه العوامل كلها مكّنت الدولة الإسرائيلية الوليدة من الانتصار على السكان الفلسطينيين البالغ عددهم 1,4 مليون نسمة، لكن قيادتهم ضعيفة، وتسليحهم هزيل، ومعظمهم من سكان الريف، وأكثرهم أميون. وكما ذكرت في مكان آخر، فإن الفلسطينيين أوردوا هذه العوامل والإخفاقات الأخرى في رواياتهم الوطنية كمثال على الصمود البطولي في وجه ظروف معاكسة عسيرة[57]. وهذه الروايات مستمدة من مفهوم

---

(55) ناتان وغاس وكريمر في كتاب «فلسطين: المشكلة والوعد» الجدول على ص 148، الذي يبين أن حصة اليهود من الدخل الوطني في سنة 1936 كانت أكبر من حصة العرب (18 مليون جنيه مقابل 16 مليون جنيه). هذا الفارق ازداد مع حلول سنة 1948.

(56) الاقتصاد اليهودي لم يكن فقط أكبر وأكثر دينامية: بل إنه استطاع أن يسيطر على موارد مالية أكبر كثيراً مما استطاع الاقتصاد العربي الفلسطيني أن يسيطر عليه. يقول زئيف شتيرنهل إنه خلال العشرينيات من القرن العشرين «كان التدفق السنوي للرأسمال اليهودي أكبر وسطياً بنسبة 41,5 بالمئة من الناتج المحلي اليهودي الصافي. ولم تنخفض نسبته إلى الناتج المحلي الصافي عن 33 بالمئة في أي سنة من السنوات السابقة للحرب العالمية الثانية وحافظ على نسبة 15 بالمئة في جميع السنوات منذ سنة 1941 ما عدا سنة واحدة»، «الأساطير المؤسسة لإسرائيل: القومية، والاشتراكية، وصنع الدولة اليهودية» (برنستون، نيوجيرسي، 1998) ص217.

(57) إن الكلمة التي ربما كانت تمثّل أفضل تلخيص لهذا المعنى الذي يصوِّر تجاوز الفشل واستمرار البقاء، والتي بحد ذاتها تعني نوعاً من النصر، هي كلمة «صمود» Steadfastness وهي تترجم بشكل عام إلى الإنكليزية بكلمة لها معنى مماثل، ولكن الكلمة العربية تشمل كل المعاني الوارد ذكرها. وهذه الكلمة كانت دائمة الوجود في القصص الفلسطينية عن مختلف مراحل القتال في لبنان من أواخر الستينيات من القرن العشرين حتى سنة 1982، وعن مقاومة الاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزّة من سنة 1967 حتى بدء الانتفاضة في سنة 1987. لمزيد من التفاصيل راجع كتاب رشيد خالدي «الهوية الفلسطينية» «Palestinian Identity» ص: 177 ـ 209.

فلسطيني فحواه أنّهم واجهوا دائماً مجموعة من أعداء جبابرة لا يمكن قهرهم. وحقيقة الأمر، أنّه لا يمكن أن نتخيّل تخلي الإمبراطورية البريطانية عن فلسطين تحت الضغط العربي عشية نشوب الحرب العالمية الثانية، أو دعم العالم للفلسطينيين ضد الدولة اليهودية الوليدة في أعقاب الهولوكوست.

ومع ذلك، فإن رواية التاريخ التي تبدأ بالحديث عن طبيعة الخصوم التي لا تقهر هي رواية تلائم تبرئة الفلسطينيين من أية مسؤولية عن مصيرهم، ذلك أنّه إذا كان أعداؤهم بهذا العدد الكبير والقوة، فلا عجب أنّهم هزموا، وبالتالي فلا حاجة إلىٰ مزيد من التحليل. غير أن عوامل مثل الحسابات السياسية السيئة، وسوء التنظيم، والارتباك، وفوضى انعدام القيادة في الجانب الفلسطيني، وكلها عوامل أسهمت إلىٰ حد كبير في الانهيار، يجب أن تتضمنها رواية التاريخ الفلسطينية. وهذا يصح أيضاً في حقيقة أن الفلسطينيين، الذين ما زالوا يعانون معاناة حادة من الآثار المترتبة على هزيمة ثورة 1936 ـ 1939، والمحرومين من آلية مركزية لشبه دولة، ومن قيادة موحّدة، ومؤسَّسات تمثيلية، لم تتح لهم بالتالي فرصة للاحتفاظ بالسيطرة على بلدهم بعد أن خاضوا مجابهة عسكرية شاملة مع قوات اليشوف المنظّمة.

إن الانتباه لهذه الاعتبارات كلّها كان مفتقداً في السَّرد الوطني للأحداث بدءاً من ستينيات القرن العشرين ولغاية السبعينيات منه (علماً أن القليل تغيّر في العديد من روايات التاريخ منذ ذلك الحين). ومما يدعو إلىٰ السخرية القول إن العنصر «الوطني» كان ضعيفاً في حركة وطنية بقيادة الحاج أمين الحسيني، رجل الدين المسلم في مجتمع يضم أقلية مسيحيَّة كبيرة الحجم، والذي ينتمي إلىٰ أسرة مرموقة ومنافسوه كثيرون، وكانت له يد في خنق نمو أحزاب سياسية وطنية مثل حزب الاستقلال، ونمو تنظيمات كشفية، ونقابية ودينية مستقلَّة في الأوساط الشعبية. ولقد بدا في السنوات 1936 ـ 1939 و1947 ـ 1948 أنه لم يكن هناك أي تخطيط على المستوى الوطني، كالذي قام به اليشوف منذ بداية

الحركة الصهيونية تقريباً في التسعينات من القرن التاسع عشر، وكما تجلّى هذا التخطيط في الثورتين الوطنيتين المصرية سنة 1919 والسورية في سنتي 1925 و1926. ومع أن الحاج أمين الحسيني كان مسيطراً على العمل السياسي الفلسطيني طوال نحو عقدين من السنين، فإنه لم يقترب من مكانة سعد زغلول ولا حتى من مكانة شكري القوتلي، وربما كان السبب الأهم هو عدم وجود حزب سياسي وطني في فلسطين، يشبه ولو شبهاً بعيداً حزب الوفد أَو حتى الكتلة الوطنية السورية.

لم يوجه هذا الفصل إلاَّ القليل من الاهتمام إلىٰ المجرى الفعلي للقتال في سنتي 1947 ـ 1948. ولكن من خلال مراجعة الروايات المحدودة المتوافرة عن الجانب الفلسطيني في هذا الصراع، يصدم المرء بأن القتال كان إلىٰ حد كبير شأناً محلياً، بينما كان لدى الصهيونيين عملاً على مستوى وطني بقيادة مركزية. وبالمقارنة مع السنوات 1936 ـ 1939، كان الفلسطينيون في السنوات 1947 ـ 1949، أقل تنظيماً وأقلّ مركزية، وحتى أقل بُعداً وطنياً. واستناداً إلىٰ التحليل الوارد في الصفحات السابقة من هذا الفصل، نستطيع أن نفهم سبب هذه الحالة، وبالتالي أن نفهم بعض الأسباب الأساس لإخفاق الفلسطينيين. فلو أن الفلسطينيين تمكّنوا من إرجاء ثورتهم عشر سنوات، أَو ربما لو جابهوا البريطانيين بعزم أشد وبراديكالية أقوى في وقت سابق، لكان من الممكن أن تكون النتيجة التي حقّقوها أفضل. ولكن عبارات «لعل» و«لكان بالإمكان» في كتابة التاريخ هي بالنتيجة عبارات عقيمة. فعند مراجعة مجرى التاريخ الفلسطيني حتى سنة 1949، لا بد أن تكون الأسباب الأساس لما حدث في فلسطين تلك السنة مفهومة تمام الفهم، ويجب ألا تكون النتيجة النهائية غير متوقعة، أَو مسبِّبة للصدمة، أَو مفاجئة رغم أن كثيرين من الفلسطينيين صُدِموا وفوجئوا بما حدث حقاً.